

مؤشر مدراء المشتريات PMI™ لمصر التابع لمجموعة S&P Global

القطاع الخاص غير المنتج للنظ يعاني أسوأ تراجع في ظروف الأعمال منذ عامين

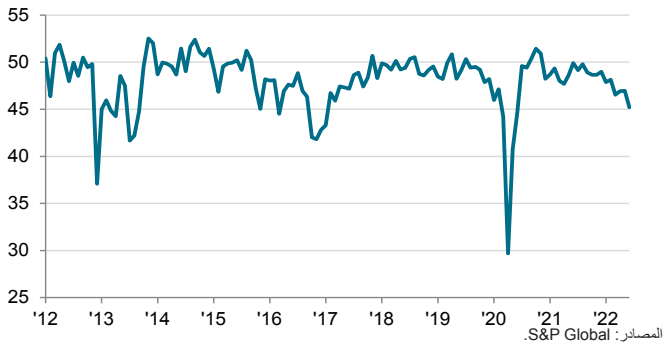
النتائج الأساسية:

انخفاض الطلبات الجديدة بشكل حاد مع ارتفاع أسعار البيع

تضخم تكلفة مستلزمات الإنتاج يقترب من أعلى مستوى في أربع سنوات

انخفاض مستويات الشراء بوتيرة ملحوظة بسبب قيود العرض

مؤشر مدراء المشتريات PMI™ لمصر التابع لمجموعة S&P Global
معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصدر: S&P Global. تم جمع البيانات خلال الفترة من 13 إلى 22 يونيو 2022.

تعليق

صرّح ديفيد أوين، الباحث الاقتصادي في S&P Global Market Intelligence، قائلاً:

"عانت الشركات المصرية من تباطؤ حاد في الأعمال الجديدة في شهر يونيو، مما أدى إلى أقوى تدهور في الظروف الاقتصادية منذ تطبيق إجراءات كوفيد-19 في الربع الثاني من عام 2020. وجاء الانخفاض الحاد في معدل الطلب بسبب ارتفاع التضخم وتشديد السياسة النقدية، حيث أدى قرار البنك المركزي في شهر مايو بخفض قيمة الجنيه مقابل الدولار الأمريكي، استجابة لارتفاع أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي، إلى زيادة تكلفة استيراد السلع.

"ونتيجة لذلك، رفعت الشركات أسعار البيع بأسرع معدل منذ شهر فبراير 2017، في مقابل زيادات متواضعة في الأشهر الخمسة الأولى من العام. وأشار الارتفاع الحاد إلى أن الشركات كانت مستعدة لنقل جزء أكبر من تكاليفها إلى العملاء وسط تراجع الأمل في أن تؤدي الخصومات إلى تحفيز انتعاش الطلب.

"كما ظلت ظروف الإمداد سيئة وزادت من الضغوط التضخمية، حيث أشارت الشركات إلى أن إمدادات المواد الخام أصبحت أكثر صعوبة بشكل متزايد. وإلى جانب الانخفاض الحاد في الإنتاج، استجابت الشركات بخفض مشترياتها إلى أقصى حد منذ شهر أبريل 2020.

"وفي حين أن هذا الانخفاض قد يعوض بعضًا من ضغوط التكلفة، تظهر بيانات مؤشر مدراء المشتريات لشهر يونيو أن السياسة النقدية المتشددة في الولايات المتحدة وارتفاع قيمة الدولار من المرجح أن يُبقي التضخم على صعيد الإمدادات مرتفعًا. ويأتي رفع سعر الفائدة مؤخرًا من بنك الاحتياطي الفيدرالي بمقدار 75 نقطة أساس ليزيد من هذه المخاوف، في حين أن قرار البنك المركزي بالإبقاء على سياسته دون تغيير في شهر يونيو قد يفرض ضغوطًا إضافية على أسعار الصرف."

شهد الاقتصاد المصري غير المنتج للنظ أضعف أداء له في عامين بالضبط خلال شهر يونيو، حيث شهدت الشركات تراجعًا في الطلب بسبب الارتفاع الحاد في الأسعار وانخفاض سعر الجنيه ونقص المواد. في الوقت نفسه، أشارت أحدث بيانات صادرة عن دراسة مؤشر مدراء المشتريات إلى أسرع ارتفاع في تكاليف مستلزمات الإنتاج فيما يقرب من أربع سنوات، مما أدى إلى تسارع ملحوظ في معدل تضخم أسعار البيع. ومع انخفاض الأعمال الجديدة بشكل حاد، والتقارير التي تفيد بأن الظروف الجيوسياسية المعاكسة قللت من توافر السلع الأساسية، قللت الشركات بشكل كبير من نشاطها ومشترياتها من مستلزمات الإنتاج.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) في مصر التابع لشركة S&P Global - بعد تعديله نتيجة العوامل الموسمية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقيم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنظ - تراجعًا مرة أخرى من 47.0 نقطة في شهر مايو إلى 45.2 نقطة في شهر يونيو. وكانت هذه القراءة هي الأدنى منذ شهر يونيو 2020 خلال الموجة الأولى من جائحة كوفيد-19، وأقل من متوسط السلسلة البالغ 48.2 نقطة.

انخفض اثنان من أكبر مكونات مؤشر مدراء المشتريات، وهما مؤشرات الإنتاج والطلبات الجديدة، إلى أدنى مستوييهما منذ الربع الثاني من عام 2020 في شهر يونيو، مسجلين تقلصات ملحوظة في كل من النشاط والمبيعات. شهد ما يقرب من ربع الشركات التي شملتها الدراسة انخفاضًا في أحجام الطلبات الجديدة خلال فترة الدراسة الأخيرة، وسط إشارات عديدة إلى انخفاض في طلب العملاء بسبب ارتفاع الضغوط التضخمية.

وسُجل تراجع المبيعات بشكل أكثر وضوحًا في قطاعي التصنيع والجملة والتجزئة، مع انخفاض قوي أيضاً في قطاع الخدمات. على النقيض من ذلك، شهد قطاع الإنشاءات ظروفًا اقتصادية أكثر استقرارًا، مع نمو الإنتاج والطلبات الجديدة بشكل هامشي.

كما أشار مؤشر مدراء المشتريات في مصر إلى ارتفاع كبير في تكاليف مستلزمات الإنتاج خلال شهر يونيو، حيث شهد 45% بالضبط من الشركات التي شملتها الدراسة ارتفاعاً في نفقاتها منذ شهر مايو. وإلى جانب العوامل الجذرية للتضخم مثل قيود العرض والظروف الجيوسياسية المعاكسة وتكاليف النقل، أشار أعضاء اللجنة إلى أن استمرار خفض قيمة الجنيه مقابل الدولار الأمريكي قد أدى إلى ارتفاع رسوم الاستيراد. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت أجور الموظفين بأسرع وتيرة في ثمانية أشهر، حيث سعت الشركات إلى تعويض العمال الذين يواجهون تكاليف معيشية أعلى.

ونتيجة لذلك، ارتفعت أسعار المنتجات بأقوى معدل منذ شهر فبراير 2017، مع زيادة التضخم على أساس شهري بمعدل هو الأكبر منذ شهر أبريل 2011.



وأدى ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج إلى قيام الشركات غير المنتجة للنفط بتقليل نشاطها الشرائي في نهاية الربع الثاني. كما انخفض شراء مستلزمات الإنتاج بأسرع وتيرة منذ أدنى مستوى مسجل في شهر أبريل 2020، مما أدى إلى انخفاض قوي في حجم المخزون. كما تم تخفيض أعداد الموظفين، وإن كان ذلك بوتيرة متواضعة هي الأبطأ منذ مارس.

استمرت الشركات المصرية في مواجهة قيود العرض في شهر يونيو، حيث أدت الحرب في أوكرانيا وعمليات الإغلاق في الصين إلى تفاقم الصعوبات في الحصول على المواد الخام. ونتيجة لذلك، طالبت مواعيد تسليم الموردين إلى أقصى حد منذ شهر فبراير 2017، في حين ارتفعت الأعمال المتراكمة لأول مرة منذ ستة أشهر.

وعلى الرغم من الانكماش الحاد في الأوضاع الاقتصادية، أظهرت الشركات درجة أكبر من الثقة في توقعات العام المقبل خلال شهر يونيو. وارتفع مستوى الثقة العام إلى أعلى مستوى له في خمسة أشهر وسط آمال بأن النشاط سيبدأ في التعافي من الركود الحالي.

الاتصال

ديفيد أوين
خبير اقتصادي
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 1491 461 002
david.owen@spglobal.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركات
S&P Global
هاتف: +44 2072 602 234
joanna.vickers@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة katherine.smith@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI™ لمصر التابع لمجموعة S&P Global من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أبريل 2011.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم S&P Global معلومات هامة وأساسية. تقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحيحة والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة وتوجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصًا جديدة ونغلب على التحديات ونسرع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالميًا للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والبلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI™) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI™) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفصلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. ihsmarkit.com/products/pmi.html

إخلاء المسؤولية

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية للبيانات الواردة هنا لشركة S&P Global وألوان الشركات التابعة لها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من S&P Global. ولا تتحمل مجموعة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير البيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Index Managers' Purchasing™ و (PMI™) إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها والى الشركات التابعة لها.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("مؤلفو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيت أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل مؤلفو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسائر الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.